الشركات متعدية الجنسية ودورها في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية

اولا: تقديم:

لقد نتج عن التغيرات الاقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وابعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية الدولية التي اخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي واحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية انسانية جديدة.

لقد زاد عدد الشركات متعدية الجنسية حيث بلغ حتى عام 2010 حوالي 40 الف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الامريكية واوربا واليابان وتسيطر 100 شركة منها على معظم الانتاج العالمي وقد اكسبت الثورة العلمية والتكنلوجيا الحديثة قوة اضافية لهذه الشركات وقدرة على الانفاق على البحث العلمي . ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات انها قد ساهمت بشكل كبيرفي تفكيك عملية الانتاج على الصعيد العالمي. التي تتسم بعدم الاستقراروبقابلية الانقطاع والتي تهربت من اية رقابة او اتفاقيات ملزمة وانها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول الى الدول النامية.

لقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والانتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة، وتسريع نمو اكبر للاستثمار العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التاثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الادمغة وتعميق الفجوة التكنلوجية بين الدول المتقدمة والنامية.

ويمكن ايجاز اثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بـ:

- إضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي.
- خلق شريحة اجتماعية طفيلية .
- اضعاف ميزان المدفوعات

- حرمان الدول المضيفة من انشطة البحث العلمي والتطوير.
- استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة
- لجوء الشركات للتمويل من السوق المحلية في المراحل اللاحقة.
- المساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي
- زيادة درجات الفساد في المجتمع.

ان اول شركات عصرية متعددة الجنسيات ظهرت في اوربا كانت في بداية القرن التاسع عشر ، ففي ميدان الحديد والصلب كانت الشركة البلجيكية SA COCKERILL قد نصبت بعض فروعها في الخارج لاسيما في بروسيا سنة 1815 وكذا الشأن في اواخر نفس القرن لشركة باير BATER الالمانية 1863 ، ثم شركة NESTLEالسويسرية، 1867، وSOLVAY البلجيكية 1881، وميشلان الفرنسية 1893، وشركة UNI LEVER الانكليزية 1890. ويقول مؤسسها وليم ليفر " لما تكون هناك عراقيل واجراءات ثقيلة مثل الرسوم الكمركية وغيرها تضيق على صيرورة التجارة الخارجية، يجب اذن البناء في بلدان اخرى.

لقد كان السبب الرئيس للشركات الاوربية لدفعهم نحو هذه السياسية التجارية الخارجية هو: الحصول بالدرجة الاولى على موارد المواد الاولية التي لم يحصلوا عليها في بلدانهم مثل النحاس، الزنك، الفحم، ثم النفط والبوكسايت الذي يستخرج منه الالمنيوم.

ثم تطورت بعد الحرب العالمية الثانية بعد دخول الشركات الامريكية وفتح فروع ضخمة لها في اوربا وكندا وامريكيا الجنوبية التي تمتاز بانخفاض اجور العمل ورخص المواد الاولية.

ثانيا: تعريف الشركات متعدية الجنسية:

هي الشركات التي ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى ادارتها اشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلدان اجنبية متعددة، على الرغم من ان استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيس الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الام الا ان نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والاقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها الى دول اخرى تسمى الدول المضيفة.

لم يستقر الاقتصادين على تسمية اوتعريف موحد للشركات المتعدية الجنسيات. ا ذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين ساهموا في هذا الميدان .

فيعرفها الاقتصادي توجندات " بانها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجاتها في اكثر من دولة واحدة"وهذا التعريف يقتصر على صفة المنتوج المتج والمباع في اكثر من دولة.

اما البروفسور " دنانج" فيعرفها بأنها : مشروع يملك او يسيطر على تسهيلات انتاجية ، مصانع ومنشأت التعدين في اكثر من دولة.

في حين يعرفها "الاستاذ كلاوذنز" بانها " شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيس". وبهذا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من انتاج السلع والخدمات في الخارج.

الشركات متعدية الجنسية: هي تلك الشركات التي تقود فعالية وانشطة تتجاوز الحدود الحدود القومية. وقد تنامى دورها فاصبحت تسمى الشركات متعددة القومية وهي ليست متعددة الجنسيات اذ ان لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الام الا انها تعمل على نطاق عالمي في تحول الراسمالية العالمية من الراسمالية القومية الى راسمالية ماوراء الحدود القومية

ويمكن تعريفها : بانها ورشات عمل ميدانية تمارس التحكم المباشر، او المشاركة في التصنيع والتسويق وتشغيل اليد العاملة في دولة اجنبية واحدة او اكثر .

وبالتالي يمكن اجمال كل التعاريف السابقة بـ :" الشركات المتعدية الجنسية هي شركة قومية تحتل مكانتها اساسا في الاقتصاد ومجتمع الوطن (الام)، وهي تتحكم في كل من الملكية والادارة فادارة الشركات التابعة واجمال مجموع الشركات تحتكرها الشركة الام وتحتفظ هذه الاخيرة في يدها بكافة القرارات الاساسية وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة وكذلك بملكية المشروعات الاجنبية كاملة في الشركة الام اذا نها صاحبة الاستثمار الذي تعمل من خلاله شركاتها التابعة لها وفي حالة المشروعات المشتركة أي التي تكون فيها ملكية راس المال مقسومة بين الشركة الام وحكومات اخرى تقوم الشركة الام بالسيطرة على العملية الادارية والتخطيطية الى درجة كبيرة وتطمئن الى ان المشروع المشترك يندمج في استراتيجيتها العالمية.

ان الاسباب التي تدفع الشركات الى فتح فروع لها خارج الدولة الام هي:

1- البعد الجغرافي والاستراتيجي لبعض الصناعات مثل الحليب ومشتقاته الذي يستوجب دراسة درجة القرب من المصنع، او صناعة الغاز السائل الذي يتطلب نقل قناني الغاز الى اماكن اقرب. لذا يستحسن بناء معامل جديدة في البلدان التي يوجد فيها الزبائن المعنيون بشراء هذه المواد مع ربح اجور النقل والرسوم الكمركية.

2- الحكومات المحلية تفضل ا ن تستثمر الشركات متعدية الجنسية في بلدانها عوض ان تبقى مرهونة بالاستيراد اذ انه مفيد لتشغيل العمالة المحلية وتفاديا لخروج العملة الصعبة مما يؤدي كذلك الى خلق توازن في المعاملات التجارية.
3- تسهيل مهما الشركات الفرعية الموجودة في البلد المستقبل حيث يستفيد هذا الاخير من علاقاته مع الشركة الام في توفير كل المواد اللازمة.
4- الانتاج في بلد واحد يمثل خطرا كبيرا في الحالات التي يمكن ان تتعرض لها بلدانها الام مثل الحروب والتامي ماو المصادرة او الكوارث الطبيعية والاضطرابات في معمل واحد والذي قد يشل المبيعات في اكثر من دولة، اضف الى ذلك احتمال ارتفاع الرسوم الكمركية او تحديد حصص الاستيراد.

ثالثا: نشأة الشركات متعدية الجنسية وتطورها

تلقي دراسة نشأة و تطور هذه الشركات الضوء على خصائصها و طبيعة دورها الاقتصادي و السياسي فإذا كان مصطلح ش م ج حديث النشأة نسبياً فغن تطبيقاته تعود الأواخر القرن الماضي عندما بدأت الشركات الصناعية الكبرى في التوسع في الخارج مع التركز الصناعي في أوربا و الولايات المتحدة في شكل تراستات و إذا كانت هذه الشركات بدأت بصورة بطيئة في أوائل هذا القرن فقد بدأت في العشرينات موجة عارمة لخروج هذه الشركات خارج حدودها الوطنية ففي أوربا كنت شركة استاندرد أويل أكبر شركة بترولية في أوربا و كانت فورد تنتج 1/4 إنتاج السيارات في بريطانيا و برغم أن فترة ما بين الحربين لم تكن مواتية للتوسع الخارجي للشركات الكبرى نتيجة الاضطرابات النقدية و الاقتصادية التي انفجرت في أزمة 1929 فإن هذه الفترة كانت مناسبة لظهور اتفاقيات الكارتل بين الشركات الكبرى التي استهدفت تجنب المنافسة بين هذه الشركات من خلال عدة إجراءات تفاوتت تبادل المعلومات لتنسيق الأسعار وحتى التسويق المشترك و مثلت هذه الاتفاقيات أحد مظاهر تحول بنية السوق الرأسمالي إلى احتكار القلة على المستوى الدولي كما أبرزت أهمية المنظور الدولي في الاستثمار و التسويق و في نفس الوقت فقد استمر التوسع في الصناعات ذات التقنيات المتفوقة و هكذا ارتفعت ففي عام 1939 كانت 187 شركة أمريكية قد نجحت في إقامة 715 فرعاً صناعياً خارج الولايات المتحدة .
و مع نهاية الحرب العالمية الثانية و الرواج و التوسع الاقتصادي في ظل ما بدا سلاماً أمريكياً بدأت موجة جديدة لانتشار ش م ج و أخذت تنتقل هذه الموجة من ذروة لأخرى منذ منتصف الخمسينات مستفيدة من مناخ الاستثمار الخارجي المواتي و هو ما تظهره إحصاءات نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تقوم الشركات م ج بمعظمها ثم جاء عقد السبعينات ليعطي هذه الشركات دفعة قوية تظهر في نمو مبيعات هذه الشركات و الأرباح الخيالية التي

حققتها في هذه الفترة فمثلا بلغت مبيعات شركة أكسون البترولية الأمريكية عام 1980 103 مليار $ و صافي ربح 5.6 مليار $و موبيل أويل 60 مليار و أرباحها 2.8 مليار $ و تسارعت وتيرة نمو هذه الشركات حتى أصبحت أحد معالم الاقتصاد العالمي.

خصائص الشركات متعدية الجنسية

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاتصال ويزداد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية واهمها الشركات المتعدية الجنسية والتي تتمتع بعدد من الصفات والخصائص التي تميزها ويتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن اهم هذه الخصائص:

1 ـ الطابع الاحتكاري لهذه الشركات و تزايد ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي

فالشركات م ج هي في الأغلب أكبر الشركات حجماً في بلدها الأم سواء من حيث حجم المبيعات السنوية أو قاعدة الأصول الإنتاجية و تظهر القوة الاقتصادية لهذه الشركات في نصيبها من التجارة السلعية لدولتها الأم و في التجارة الدولية فبالنسبة للولايات المتحدة تسيطر هذه الشركات على 92% من التجارة الخارجية الأمريكية 75 %منها كانت بين شركات أمريكية الأصل و شركات تابعة أما المملكة المتحدة فقد سيطرت ش م ج على 82 % من حجم صادرتها بل إن حجم أعمال أحد الشركات كجنرال موتورز يفوق الخل القومي لدول العالم الثالث بكاملها كما تشير الإحصاءات إلى أن هذه الشركات تحقق 30 % من التجارة الدولية و تسيطر على 20 % من الإنتاج العالمي مع ملاحظة محدودية عدد هذه الشركات نسبياً حيث يقدر ببضعة مئات منها 200 شركة تعمل في إطار استراتيجية إدارية و اقتصادية واحدة و ترتبط معاً عن طريق الملكية المشتركة

و يتميز هيكل السوق الذي تباشر فيه ش م ج نشاطها من خلاله بأنه سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين و من العوامل التي ساعدت على نشوء هيكل هذا السوق و تدعيمه ما تتمتع به هذه الشركات من احتكار للتكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة و ما تتميز به منتجاتها من تنوع و نظراً لتعرض سوق القلة لقدر معتبر من المخاطرة وعدم اليقين تسعى المنشآت العاملة خلاله لإقامة سلسلة متكاملة من الفروع الخارجية

2 ـ الانتماء إلى دول السوق المتقدمة صناعياً

و في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة و هو أمر متوقع في ظل ما تتمتع به هذه الدول من وفرة نسبية في رأس المال و احتكارها للتكنولوجيا فضلاً عن سعيها المستمر لفتح مجالات خارجية لتسويق منتجاتها فتشير البيانات إلي أن تسيطر الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة و بألمانيا و فرنسا على 75 % من فروع هذه الشركات و تسيطر الولايات المتحدة وحدها على 33% من مجموع هذه الفروع الخارجية و لا يقتصر الأمر على انتماء اغلب هذه الشركات إلى عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة بل و خضوع الفروع الخارجية لسيطرة عدد

قليل من المنشآت في الدولة الأم فتسيطر حوالي 300 منشاة على 70 % من الفروع الخارجية التابعة للشركات الأمريكية و في المملكة المتحدة تسيطر150 منشأة على 80 % من الفروع الخارجية و من هنا تتضح حقيقة أن الشركات م ج هي في الحقيقة شركات قومية تحتل مكانتها في اقتصاد
ومجتمع الدولة الأم فإدارة الشركات التابعة و إجمالي مجموعة الشركة تحتكرها الشركة الأم و تحتفظ في يدها بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط و الحساب و الرقابة وينعكس ذلك على شكل العلاقة بين هذه الشركات و الدول الصناعية التي تعمل على تدعيم مركز هذه الشركات بكافة الوسائل حتى تستمر مكاسبها منها

3 ـ ازدياد درجة تنوع و تكامل أنشطتها

فإذا كانت بديات نشط هذه الشركات كانت في القطاع الاستخراجي و التحويلي فإنها استطاعت لاحقاً أن تغطي بنشاطها أغلب قطاعات الإنتاج العالمي على اختلاف نسب مساهماتها فيها فقد نشطت ش م ج في مجال التصنيع فأحكمت سيطرتها بشكل كامل على الصناعات التي تستلزم فناً تكنولوجياً متقدماً مثل صناعة الحاسبات الآلية والأدوية و يلاحظ أن الاتجاه الحديث لهذه الشركات يتسم بالرغبة في السيطرة على أسواق النقد العالمية طريق إنشاء سلسلة من المصارف و فروعها في مختلف الدول الأجنبية وبحيث تقوم هذه المصارف بالسيطرة على المدخرات التي يمكن أن تتجمع في هذه الدول حتى يمكنها التحكم في الاتجاهات الاستثمارية فيها و بصفة عامة فإن المجال المفضل لهذه الشركات خالياً هو قطاع الخدمات كشركات التأمين و الخدمات المصرفية و السياحة إلى جانب الصناعات الدقيقة كالحاسبات الآلية و الصناعات الكيماوية التي يلعب فيها التجديد التكنولوجي دوراً عالياً و من ناحية أخرى يتنوع النشاط الإنتاجي للشركة الواحدة فلاحظت دراسة أجرتها جامعة هارفارد على مجموعة من ش م ج في أمريكا أن هذه الشركات تنتج في المتوسط 22 سلعة من أنواع مختلفة و قد صاحب هذا التنوع درجة عالية من التكامل الرأسي(للأمام و للخلف) و الأفقي بين فروع هذه الشركات

4 ـ احتكارها التكنولوجيا المتقدمة

فتسيطر هذه الشركات سيطرة شبه كاملة على عملية التجديد التكنولوجي على المستوى العالمي فإذا كان القطاع الخاص في الولايات المتحدة على سبيل المثال يمول 48.8% من نفقات البحوث و التطوير فإن أنشطة البحث و التطوير تتركز في عدد محدود نسبياً من المشروعات الخاصة 700 شركة سنة 1976 في الولايات المتحدة واستأثرت 4 شركات أمريكية ب 20 % من موارد البحث و التطوير و في فرنسا يحتكر 12 مشروعاً 61 % من مواد البحث و التطوير في القطاع الخاص أخذاً في الاعتبار الهوة الضخمة بين الدول الصناعية المتقدمة و بقية دول العالم في مجال التجديد التكنولوجي سواء بمعيار الإنفاق على البحث و التطوير أو عدد العلماء و الباحثين العاملين في هذا المجال أو عدد براءات الاختراع

المسجلة في تلك الدول و تعمل ش م ج على استغلال احتكارها للتجديد التكنولوجي من خلال جعله أساس المنافسة في السوق الدولي.

5- ضخامة الحجم: حيث ان هذه الشركات ضخمة الحجم وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات التي تدل على حجم راس المال وحجم استراداتها وتنوع انتاجها والايرادات التي تحققها ارقام المبيعات والشبكات التي تملكها وحجم انفاقها علي البحث والتطوير فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة ادارتها وضخامة عدد العاملين فيها.
6- الانتشار الجغرافي (اسواق): مما يميز الشركات متعدية الجنسية كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الام لما لها من امكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في انحاء العالم وساعدها على هذا الانتشار والتقدم التكنلوجي الهائل ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.
7- اقامة التحالفات الاسنتراتيجية والتي تعتبر من اهم السمات التي تميز الشركات المتعدية الجنسيات ذلك ان هذه الشركات تسعى ان دوما الى اقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها ومن اجل تحقيق مصالحها الاسترتيجية المشتركة وتعزيز قدرتها التنافسية والتسويقية.
8- التاثير السياسي والاقتصادي: الهدف الاساس لهذه الشركات تنظيم الربح بغض النظر عن الاعتبارات القانونية وتتمتع هذه الشركات بنفوذ سياسي قوى لدعم حكومات الدول الام لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتأييد جماعات الضغط المحلية في البلدان المضيفة والبلدان الام التي ترتبط مصالها بمصالح هذه الشركات.
9- القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم كونها شركات تتميز بنشاطها الواسع في العالم وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الانشطة تسودها عملية التكامل الافقي والراسي وتتركز في بعض المناطق
10- تعبئة المدخرات العالمية: ان كل شركة من الشركات المتعدية الجنسية تنظر الى العالم كسوق واحدة ومن ثم تسعى الى تعبئة المدخرات من تلك السوق من خلال طرح الاسهم الخاصة من تلك الشركات في كل الاسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الاسواق الناهضة وغيرها.
11- تعبئة الكفاءات: لاتتقيد الشركات المتعدية الجنسيات بتعيين العاملين فيها حتى اعلى المستويات فالمعيار الغالب التي تأخذ به هذه الشركات هو معير الكفاءة مع مراعاة الاستفادة من الكادر المحليلكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات الدريبية.

12- التخطيط الاستراتيجي والادارة الستراتيجية: حيث يعد التخطيط الاستراتيجي اداة لادارة الشركة المتعدية الجنسية وهو النهج الملائم الذي يؤدي الى تحقيق ماتهدف اليه الشركة والتعرف على ماترغب ان تكون عليه مستقبلا ويكثر استخدات التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعدية الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد وتحقيق

- الاثار الاقتصادية للشركات المتعدية الجنسية:

لايكفي التاكيد على ان الشركات المتعدية الجنسية تمارس نشاطا استثماريا خارجيا فحسب ، لان ذلك تعريف خاطئا نوع ما ، لانها بالاضافة البلدان العربية الى هذا الدور فانها تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له اثار متعددة خاصة في كما يترتب عليها نتائج سياسية وثقافية.

فمن المعروف ان الشركات المتعدية الجنسية تسعى الى زيادة ارباحها باستغلال الموارد الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة ولايعنيها مدى اهمية المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولابالنسبة لاثارها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافة. فقد تركز هذه الشركات على استنفاد مورد طبعي غير متجدد (النفط) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاذ هذا المورد.

من هنا تلجا البلدان المضيفة لاستثماراتها الى وضع قيود على هذا الاستثمار بان تربطه بموافقة هيئات حكومية متنوعة بعد ان تكيف مشاريعها الاستثمارية وفق معايير تحددها البلدانم المضيفة هذا بالاضافة الى تسابق البلدان النامية الى تقديم الحوافز لشجيع عمل هذه الشركات، ومنها:

1- اعفاءات ضريبية او تخفيض في الرسوم الكمركية.
2- سياسات تحرر الشركات من القيود على ارباحها المحولة الى البلد الام.
3- وهناك اسلوب جذاب للحوافز هو السماح للمنشات التابعة لهذه الشركات باستيراد مايلزمها من مواد ومستلزمات بدون خضوعها للضرائب والرسوم.

4- وثمة طرق اخرى تلجا اليها الدول المضيفة بان تستخدم المنشاة التابعة حجما معينا من الموارد الانتاجية المحلية في عملياتها الانتاجية ، أي بعبارة اخرى مساهمة هذا الفرع ايجابا في الاقتصاد المحلي .
5- يمكن ان تدفع هذه الشركات الى توظيف نسبة معين من القوى العاملة من مواطني الدولة المضيفة .
6- قد تلجا الدولة المضيفة وحفاظا على توازن ميزان المدفوعات الى تحديد حجم الارباح وراس المال الذي يسمح للشركة بتحويله الى الخارج كما تفرض ان تكون صادرات الشركات كميات صغيرة من انتاج البلد المضيف.

وهكذا فان الهدف الاساسي لبعض هذه الشركات هو خلق مصادر جديدة للمواد الاولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها بوجه عام وفتح اسواق لتصريف منتجاتها في الخارج . كما ان الشركات تنقل الى البلدان النامية تكنلوجيا تكون قد قررت الاستغناء عنها في الدولة الام كما تحصل على ثمن باهض لما تقدمه من معرفة فنية ولاتهتم عادة بمدى ملائمة ماتبيعه من تكنلوجيا مع ظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمه الحضارية فهذه الشركات اداة رئيسة لتكامل البلدان الصناعية لا مع الاقتصادات الوطنية ولكن مع فئة من السكان في البلدان النامية.

وبما ان سياسية الشركات متعدية الجنسية تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصادات الوطنية على اقتصاد السوق حيث تتحد اسعار المنتجات بما يتلائم مع قانون العرض والطلب لذا نقول ان الاقتصادات النامية سوف تتاثر بعاملين مترافقين في عملية تحرير تبادل المنتجات الزراعية والصناعية على المستوى العالمي:

الاول: زيادة اسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الطلب العالمي اثر الغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وهذا ماكدته اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

الثاني : انخفاض انتاجية القطاع الزراعي بسبب تحرير التجارة وفتح الاسواق وارتفاع تكاليف الانتاج .

الاثار الاجتماعية:

- تؤكد الدراسات ان الشركات متعدية الجنسية لاترتبط اعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي الى زيادة

الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين اغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التاثير المزدوج لجمود التنمية وارتفاع الاسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالاسواق العالمية.

- غالبا مايودي السبب السابق الى فتح الباب واسعا امام الفساد وما الى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية. فغالبا ماتعتمد هذه الشركات الرشوة بغية افساد الساسة والحكام وحملهم على قبول شروط اكثر غبنا لبلادهم والتغاضي عن مخالفات قانونية او دفع ثمن اغلى من الاسعار الدولية .

ويمكن تلخيص اهم الاثار الاجتماعية للشركات بـ:

1- تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير انتاجية.
2- تكريس الفساد والرشوة وقيم اخلاقية وضيعة.
3- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الشركات متعدية الجنسية وحركة رؤوس الاموال واستثماراتها:

1- لقد تبين في الفترة الاخيرة ضعف رؤوس الاموال الخاصة بالشركات الكبرى والمتجهه نحو البلدان النامية وتركزها في الاجزاء الغنية من العالم وطبقا لبعض البيانات فان المجموع المتراكم لصافي استثمارات هذه الشركات التي انسابت الى مجموعة البلدان النامية خلال العشرين سنة الماضية بلغ اكثر من 62 مليار دولار ووصل مجموع الارباح التي حولتها تلك الاستثمارات الى 7139 مليار دولار خلال الفترة نفسها.
2- قامت الشركات المذكورة بانشاء عدد كبير من فروعها الانتاجية خارج بلدانها الام مستفيدة من انخفاض مستويات الاجور في البلاد التي انتقلت اليها ومن المزايا الضريبية التي توفرها قوانين البلاد ومن قربها من اسواق التوزيع وانخفاض كلفة الطاقة واسعار الاراضي . وهذا التطور في عدد الفروع الخارجية ادى الى احداث قفزة في المبيعات الخارجية لتلك الشركات بحيث اصبح الشطر الاعظم من اجمالي مبيعاتها يتحقق في الخارج ومع النمو الهائل الذي حدث في نشاط الشركات المتعدية

الجنسية وسيطرتها على احدث تكنلوجيا الانتاج والتسويق والدعاية والنقل والتمويل اصبح الشطر الاعظم من التجارة العالمية للمواد الخام الاساسية في قبضة الشركات حيث تسيطر 15 شركة متخصصة في تجارة المواد الغذائية على:

- 90% من الصادرات العالمية للاناناس .
- 85-90% من الصادرات العالمية للبن.
- 80% من الصادرات العالمية للشاي.
- 85% من الصادرات العالمية للكاكاو.
- 75-80% من الصادرات العالمية للموز.
- 60% من الصادرات العالمية للسكر.

هذه الدرجة العالية من السيطرة الاحتكا رية لهذه الشركات نراها متحققة في حالة الصادرات العالمية للمنتجات الخام الزراعية اذ نجد انها تسيطر على :

- 85-90% من صادرات القطن العالمية.
- 90% بالنسبة للمنتجات الخشبية.
- 85-90% من الدخان.
- 75% من النفط.
- 80-95% من الحديد والنحاس والبوكسايت.

الشركات متعدية الجنسية والنظام العالمى الجديد:

للشركات متعدية الجنسية تاثيرا كبيرا وعميق على اليات ومكونات النظام العالمي الجديد وهو ينحصر في النقاط التالية:

1- التاكيد على صفة العالمية:

ان الشركات متعدية الجنسية قامت بدور رئيس في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة اساسية في تطوير اطار اعمال منظم عابر القوميات يؤدي الى عولمة الاقتصاد بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس اسواق السلع والخدمات واسواق راس المال واسواق التكنلوجيا والخدمات الحديثة ويدعم بنية اساسية هائلة للاتصالات والموصلات والمعلومات والاعلام والفنون والثقافة .

ان الشركات متعدية الجنسية حولت العالم الى كيان موحد الى حد بعيد من حيث كثاغة الاتصالات والمعاملات فيه وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية او العولمة على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والتكنلوجية والتسويقية والادارية.

2- التأثير على النظام النقدي الدولي:

ان الحجم الضخم للاصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسية مكن هذه الشركات من تمارس تاثيرا كبيرا على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

فالاصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعدية الجنسية من شانها ان تؤدي الى زيادة امكانيات هذه الشركات في التاثير على النظام النقدي العالمي فاذا ارادت هذه الشركات وبقرار يتخذ من المسؤولين عن ادارتها ان تحول بعض الاصول من دولة لاخرى من شانه ان يؤدي الى التعجيل بازمة نقدية عالمية.

3- التاثير على التجارة العالمية:

ان استحواذ الشركات على نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية وحركة المبيعات الدولية فانها تؤثر بلاشك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ماتمتلكه من قدرات تكنلوجية عالية وامكانيات وموارد قد تؤدي الى اكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والانشطة.

ومن الممكن ملاحظة تاثير الشركات متعدية الجنسية على حجم التجارة العالمية من حيث ازدياد درجة التنوع في الانشطة ووجود التكامل الراسي الى الامام والى الخلف قد ادى الى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة لها او فروعها في الدول المختلفة.

4- التاثير على توجهات الاستثمار:

بلغ حجم الاستثمار الدولي المتدفق في عام 2003 اكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت الى مختلف دول العالم.

ان الشركات متعدية الجنسية تنفذ الجزء الاكبر من الاستثمارات الدولية سنويا ويلاحظ في هذا المجال ان الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتاثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسية حيث لوحظ ا نان من اهم سمات او خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري . فقد لوحظ

ان الشركات تركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل في عدد محدود منها حيث تسحوذ على 85% من النشاط الاستثمار لتلك الشركات.

5- تكوين انماط جديد من التخصص وتقسيم العمل الدولي:

ان تفاعل تاثير الشركات متعدية الجنسية على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي قد ادى الى تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي واصبحت قرارت الانتاج الاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

ان كبر النشاط الاستثماري والانتاجي والتسويقي والتجاري للشركات وما احدثته الثورة العلمية والتكنلوجية من اتاحة امكانيات جديدة للتخصص كلها ادت الى وجود انماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل ولاشك ان هذه الشركات تلعب دورا رئيسا في تعميق هذه العملية واصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول المتقدمة والنامية.

6- التاثير على نقل التكنلوجيا واحداث الثورة التكنلوجية:

تقوم الشركات متعدية الجنسية بدور فعال ومؤثر في احداث الثورة التكنلوجية .

ان العالم اليوم يعيش نتاج الثورة الصناعية الثالثة والتي يطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والموصلات والتكنلوجيا العالية .